

## عام على عدوان غزة

إعداد الملف: حسام كنفاني

منذ اليوم الأول للعدوان، وجّهت «حماس» أصابع الاتهام إلى السلطة الفلسطينية لتتسببها مع القوات الإسرائيلية في الحرب على قطاع غزة. اتهام بقي إطار الشبهات، غير أن الأيام التالية لتوقف الحرب أملت اللثام عن عدد من التقارير الإسرائيلية والعربية، التي تعزز تلك الشبهات. تقارير عن وثائق وتسجيلات، أسندت بتصريحات إسرائيلية عن دور ما للسلطة، التي واظبت على الإنكار

## السلطة وشبهة التآمر: وثائق وتسجيلات... وغولدستون

أين كانت السلطة من العدوان على قطاع غزة؟ وهل حدة الانقسام الفلسطيني تسمح للسلطة الفلسطينية بالتآمر على قطاع غزة لضرب حركة «حماس» في مقتل، واستعادة السيطرة على هذا الشريط الساحلي؟ وهل يستحق هذا الأمر سقوط مئات الشهداء من المدنيين الأبرياء؟

أسئلة كثيرة تطرح لدى الحديث عن شبهة وجود دور للسلطة الفلسطينية في التنسيق مع الاحتلال خلال العدوان على قطاع غزة. شبهات أثارها حركة «حماس» في بادئ الأمر، عندما خرج الكثير من مسؤوليها ليتهنوا الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالصلوع في العدوان. اتهامات وضعت في بادئ الأمر في دائرة المناكفات السياسية التي أعاد طرفاً الانقسام الفلسطيني القيام بها عبر سوق الاتهامات يميناً ويساراً.

غير أن مضي أيام ما بعد العدوان، وظهور تقرير المحقق الدولي ريتشارد غولدستون وبدء سريانه في أروقة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بدأ يكشف، على السنة مسؤولين إسرائيليين وتقارير دولية، عن أداء السلطة الفلسطينية دوراً في عملية صنع قرار الحرب الإسرائيلية. وما تضمنه تقرير غولدستون من اتهامات لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب في العدوان على غزة، وضع سلطة محمود عباس في موقف حرج، مع تزايد المطالبات



...وشاليط أيضاً!

شبهات التآمر لم تقتصر على العدوان، بل تعدت إلى صفقة تبادل الأسرى بين حركة «حماس» وإسرائيل لإطلاق الجندي الأسير جلعاد شاليط. شبهات كان يتم تداولها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وحتى من بعض مسؤولي الحركة الإسلامية. لكن وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيدور ليرمان، أكدها في تصريح رسمي من كوبيهاغن في تشرين الثاني الماضي، معلناً أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أعرب عن معارضته لصفقة تبادل الأسرى، موضحاً أن أبو مازن «أجهض الصفقة بدواعي أنها ستؤدي إلى تصعيد في أعمال العنف ضد رجال فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة». وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني، ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن سلطة رام الله تعوق إنجاز صفقة تبادل الأسرى خشية ارتفاع أسهم «حماس» في الشارع الفلسطيني. وأضافت أن السلطة في رام الله تضع عراقيل أمام إنجاز صفقة التبادل، وتصر على صفقة حسن نوايا تفرج خلالها الحكومة الإسرائيلية عن سجناء فتحاويين.

## استخلاص عربي للعبر: مصالحة ناقصة... وصامدة

والقتال المشترك ضد العدو المشترك في حملة الرصاص المصهور».

كذلك ذكرت صحيفة «معاريف»، في التاريخ نفسه، أن محافل سياسية رفيعة المستوى في إسرائيل تعرب عن غضبها من سياسة السلطة في ما يتعلق بمحاولات تقديم ضباط من الجيش الإسرائيلي وسياسيين إلى المحاكمة أمام المحكمة الدولية في لاهاي. وكشفت عن وثيقة أعدت لعناية وزير الخارجية أفيدور ليرمان، ورد فيها أنه في أثناء حملة «الرصاص المصهور»، «ضغظت محافل فلسطينية رفيعة المستوى على إسرائيل للعمل بحزم لإسقاط حكم حماس».

الغضب الإسرائيلي اعتبرته الصحف بمثابة «خيانة» من السلطة الفلسطينية، إذ أجرت مصادر سياسية رفيعة المستوى مقارنة بين أداء السلطة خلال العدوان وما بعده، مشيرة إلى أن مسؤولي السلطة «من جهة، ضغظوا علينا كي نضرب حماس

بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية. إجراء بدأتها السلطة الفلسطينية مع لقاء وزير العدل الفلسطيني علي خشان مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو - أوكامبو، أثار من خلاله حنق المسؤولين الإسرائيليين، الذين صبوا جام غضبهم على السلطة، وكشفوا عما يمكن أن يكون لها دور في العدوان.

كشفت تناوب عليه مسؤولون رفيعو المستوى في الدولة العبرية. ففي الثالث عشر من أيار الماضي، كشفت صحيفة «هآرتس» عن أن رئيس الأركان الإسرائيلي غابي أشكينازي بعث برسالة إلى وزير العدل يعقوب نئمان، ووزير الخارجية أفيدور ليرمان، والمستشار القضائي للحكومة مني مزوز، احتج فيها على السلوك الفلسطيني. ورأى أن هذا السلوك «خطير في ضوء العلاقات بين إسرائيل والسلطة، ولا سيما في ضوء التعاون الأمني في محاربة حماس،

وضع غزة من الممكن أن يتم بحثه في القمة الاقتصادية العربية في الكويت، التي كانت مقررة في التاسع عشر من الشهر نفسه.

ورغم ذلك، كانت الدوحة على موعد مع قمة عربية غير رسمية، حضرها 12 زعيماً، تقدّمهم الرئيس الأسد والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس السوداني عمر البشير. التصويب في خطابات القمة كان على المبادرة العربية، وبالتالي على السعودية. ودعا بيانها الختامي إلى تعليق المبادرة ووقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل.

حال الشراكة العربية كانت لا تزال قائمة خلال العدوان على غزة، والمؤشرات كلها كانت تدل على قمة عاصفة في الكويت، وربما مشادات علنية على غرار ما حدث بين الملك عبد الله والزعيم الليبي معمر القذافي قبل سنوات. غير أن أيًا من هذا لم يحدث. فالقمة تحولت

تعبير عن ذلك؛ فبعد أسبوعين على بداية الحرب، دعت قطر إلى قمة عربية طارئة لبحث الأوضاع في القطاع.

دعوة ووجهت بتعقيدات بيروقراطية على اعتبار أنها تحتاج إلى نصاب عربي للموافقة على عقدها. النصاب تراوح بين الاكتمال وعدمه، فما إن يكاد يتم حتى ينقص بفعل الضغوط التي مورست على العديد من الدول التي أعلنت موافقتها في البداية. وعلى أساس هذا الواقع خرج أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في خطاب متلفز نادر ليطلق عبارة «حسبي الله ونعم الوكيل» الشهيرة.

في ذلك الحين، كانت مصر والسعودية بطلتي محاولات الإفشال، ولا سيما بعد الدعوة المستعجلة التي أطلقتها الرياض لقمة خليجية، سعت خلالها إلى إقناع قطر بتأجيل القمة التي كان من المقرر أن تعقد في السادس عشر من كانون الثاني 2009، على أساس أن

الفيصل في عام 2006 كرس القطيعة بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة» حين انتقد عملية الأسر التي قام بها حزب الله، وهاجم «المغامرين»، الذين عليهم أن «يتحملوا مسؤولية أعمالهم». كلام كان بداية لأزمة عربية - عربية، أبطالها السعودية ومصر من جهة، وسوريا وقطر من جهة ثانية، من دون أن تغيب باقي الدول العربية عن المحاور، وإن بقي دورها خافتاً في الصراع العربي.

صراع شهد محطات تصعيد عديدة، ميدانياً وسياسياً، بدءاً من خطاب الرئيس السوري بشار الأسد بعد حرب تموز عن «أشباه الرجال»، مروراً بفشل مراحل المصالحة الفلسطينية، وصولاً إلى أحداث السابع من أيار اللبنانية. كلها أحداث كانت على ارتباط وثيق بتعقيدات العلاقات العربية - العربية.

وحتى خلال العدوان على قطاع غزة، فالمصاب للجلل لم يسمح بوضع العرب في خانة واحدة. «قمة غزة» كانت خير

ربما لا يكون من المبالغ فيه القول إن حال الوئام العربي الحالي، القائمة خصوصاً بين أقطاب أساسية في ما كان يعرف بمعسكري «الاعتدال» و«الممانعة»، هي وليدة العدوان على قطاع غزة. إيجابية لعلها وجيدة نتجت من الحرب المدمرة التي شنت على القطاع، تمثلت بفتح قنوات اتصال كانت مغلقة لسنوات بين دول عربية أساسية في المنطقة، على عكس ما كان عليه الأمر خلال العدوان على لبنان في 2006، الذي أحدث شقاقاً عربياً واسعاً، كان قد بدأ مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

بين تصريحات وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، في أثناء الحرب على لبنان، وكلام الملك عبد الله بعد العدوان على غزة، فارق كبير. فارق صنع التحولات الكبيرة في السياسات العربية، التي أوصلت إلى ما يمكن تسميته محاولة لـ«صياغة معادلة جديدة في العلاقات العربية».

بين عدواني تموز 2006

و«الرصاص المصهور»

2008، كان هناك استخلاص

للعبر. استخلاص لا علاقة

له بالمعارك الإسرائيلية

والتصدي الفلسطيني أو

اللبناني، بل في العلاقات

العربية - العربية، التي

عاشت ذروة من الانقسام خلال

العدوان على لبنان، وعادت

إلى ما يشبه المصالحة بعد

الحرب على غزة. مصالحة

ناقصة، لكنها لا تزال

صامدة